

# 8 دول أعضاء تدعو الاتحاد الأوروبي إلى "مراجعة وتقييم" سياسته تجاه سوريا

الأربعاء 24 يوليو 2024 01:18 م

دعت ثمانية دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي الكتلة إلى "مراجعة وتقييم" موقفها وسياساتها تجاه سوريا، وسط بقاء نظام الأسد بعد مرور ثلاثة عشر عامًا على الثورة السورية.

وفي رسالة إلى منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، والتي جاءت قبل مناقشة بين دبلوماسيي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الشرق الأوسط أمس، أعلن وزراء خارجية النمسا وكرواتيا وقبرص وجمهورية التشيك واليونان وإيطاليا وسلوفاكيا وإيطاليا وسلوفينيا أن "هدفهم هو وضع سياسة أكثر نشاطًا وتوجهًا نحو تحقيق النتائج والعمليات تجاه سوريا".

ومع الإشارة إلى أن هذا الإصلاح السياسي "من شأنه أن يسمح لنا بزيادة نفوذنا السياسي [و] فعالية مساعدتنا الإنسانية في سوريا، اقترح وزراء الخارجية عشرة مجالات - تم تحديدها في وثيقة غير رسمية منفصلة - ينبغي مناقشتها بشكل علني وبدون إجحاف".

ووفقاً للمنفذ الإخباري، يوراكليف، الذي اطلع على الرسالة الأصلية، اقترح الدبلوماسيون تشكيل مبعوث للاتحاد الأوروبي إلى سوريا من شأنه أن يعيد إشراك السفير السوري في بروكسل، فضلاً عن الاتصال مع اللاعبين في سوريا والمنطقة على نطاق أوسع.

ويقال إن مجالات أخرى ستتكشف تشمل التبادل الاستراتيجي مع الشركاء العرب، ومواصلة تطوير الآليات الإنسانية كجزء من نهج الاتحاد الأوروبي للتعافي المبكر، ومعالجة الآثار السلبية غير المقصودة لعقوبات الاتحاد الأوروبي، وتسهيل الظروف لعودة اللاجئين إلى سوريا.

ووفقاً لوزير خارجية النمسا، ألكسندر شالنبرج، أحد الموقعين على الرسالة، "علينا أن نعترف بأن سياستنا تجاه سوريا لم تنجح جيداً" بعد ثلاثة عشر عاماً من الصراع المستمر في سوريا بين نظام بشار الأسد والمعارضة.

وتابع شالنبرج: "رغم مرارة الوضع، بمساعدة إيران وروسيا، لا يزال نظام الأسد ممسكاً بزمام السلطة، والمعارضة السورية مجزأة أو في المنفى تماماً - لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يغض الطرف عن هذا الواقع بعد الآن".

كان الاقتراح الخاص بسياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن سوريا يتبلور منذ فترة طويلة على مدى السنوات القليلة الماضية، مع مطالبة عدد من الدول الأعضاء في الكتلة بشكل متزايد بالاعتراف بسوريا باعتبارها دولة "آمنة"، على الرغم من استمرار انتهاكات النظام لحقوق الإنسان ووجود الصراع في سوريا أجزاء من البلاد.

ويأتي ذلك في وقت يفرض فيه الاتحاد الأوروبي عقوبات متزايدة على نظام الأسد والشخصيات والكيانات التابعة له، مما يجعل من غير المرجح أن يغير الاتحاد سياسته بشكل كبير في هذا الوقت.

<https://www.middleeastmonitor.com/20240723-8-member-states-call-on-eu-to-review-and-assess-syria-policy>